

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً
أما بعد

أجدد لأستاذتنا الأستاذة الدكتورة الفاضلة: ساره محمد وافر الشكر وجزيل الثناء والاحترام والتقدير على طيب تعاملها وكرم أخلاقها وتواضعها وقربها من الجميع وبذلها العلم والمصاهرة والتواصي به وإني قبل أن أقدم نقدي المتواضع لهذه الجزئية من البحث لأقدم عذري بين يدي ذلك إذ أن مثل هذه البحوث العلمية المحكمة لا تنشر إلا بعد تعديل وتمحيص وتنقيح بين يدي مختصين دكاترة مؤهلين سبق علمهم وأشرفوا على ربما مئات البحوث العلمية فكيف لمثلي أن ينقد أو يعقب أو يوجه حينئذ!

وحسبي أنني أنا المستفيد الأول والأخير من الاطلاع على مثل تلك البحوث والوقوف عليها والتعلم ممن سبقنا والله أسأل أن يكتب التوفيق والسداد للدكتورة ساره محمد ولجميع زملائها الذين نتعلم على أيديهم في المقررات الأخرى كما أسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أنه خير مسؤول وأكرم مأمول.

وستتضمن هذه الورقة البحثية بحسب التكليف على اقتراح عنوان يتضمن متغيرات وكتابة دراسات سابقة لكلٍ من هذه المتغيرات نوجزها في الآتي:
فأبدأ مستعيناً بالله عز وجل:

المسألة الأولى:

وهنا نقترح عنوان لبحث في مجال تخصصي وهو في التخصص ذا الشأن القانوني والقضائي الشرعي وهذا العنوان يشير إلى متغيرين مؤثرين أحدهما تابع والآخر مستقل وعنوان الدراسة هو (القواعد الفقهية المتعلقة بالإثبات في النزاعات الحقوقية)

المسألة الثانية:

أن هذا العنوان متعلق بالعلاقة الإيجابية بين متغيرين، متغير تابع وهو: إثبات الدعاوى الحقوقية أمام القضاء، والمتغير المستقل وهو: القواعد الفقهية المتعلقة بالنزاعات الحقوقية ومدى تأثيرها على ذلك.

المسألة الثالثة:

الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغير المستقل وهي القواعد الفقهية الحقوقية التي لها تعلق بإثبات الحقوق ونورد هنا دراستين هما:

أولاً: دراسة بعنوان "القواعد الفقهية للدعوى"

للباحث حسين بن عبد العزيز ال الشيخ وتضمنت بصورة موجزة على أبرز القواعد الفقهية المتعلقة بالدعوى الحقوقية وصاغها الباحث بصورة موجزة كما ان ما يميز تلك الدراسة أن الباحث ضمنها القواعد المتعلقة بالحقوق على المذاهب الأربعة.

ثانياً: دراسة بعنوان "القواعد الفقهية للحكم في المدعى به":

للباحث أشرف بن محمد الغمري وقد تناولت التعريف بالقواعد الفقهية وأهميتها وتمييزها عن القواعد الأصولية وتجليه أحكامها بصورة مطلقة على المذهب الحنبلي.

المسألة الرابعة:

الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغير التابع وهي مسألة إثبات الدعاوى الحقوقية أمام القضاء بواسطة القواعد الفقهية ونورد هنا دراستين هما:

أولاً: دراسة بعنوان "القواعد الفقهية المتعلقة بالقضاء والاثبات"

للباحث علاء الدين الزعتري وقد تضمنت على جملة من القواعد الفقهية المتعلقة بالإثبات أمام القضاء كما أن الباحث أقتصر على إيراد القواعد الحقوقية المتعلقة بالقضاء في الفقه الإسلامي بالجملة.

ثانياً: دراسة بعنوان " قواعد الإثبات في مجلة الأحكام العدلية":

للباحث جندل أحمد محمد صلاح وقد اقتصر على هذه الرسالة على جميع وشرح القواعد الفقهية التي ذكرتها مجلة الأحكام العدلية في موضوع وسائل الإثبات القانونية، وقسمت وسائل الإثبات إلى ستة أنواع هي (قواعد الإثبات بالإقرار، قواعد الإثبات بالشهادة، قواعد الإثبات باليمين، قواعد الإثبات بالقرائن، القواعد المتعلقة بالإثبات بالكتابة والمستندات، القواعد المتعلقة بالتعارض بين وسائل الإثبات) وما يميز هذه الدراسة تحرير مسائلها وبيان طرق الإثبات المتعددة.

المسألة الخامسة:

الدراسات السابقة التي تجمع بين المتغيرين المستقل والتابع ونورد هنا دراسة واحدة وهي دراسة بعنوان "القواعد الفقهية والضوابط الفقهية في الإثبات القضائي":

للباحثين عبد الغفور البياتي وأحمد عبد الغفور البياتي تشتمل الدراسة على دراسة فقهية حيث درس الباحث القواعد الفقهية في وسائل الإثبات دراسة موضوعية وتناول مواضيع الشهادة والكتابة والإقرار واليمين والقرائن وعلم القاضي والخبرة وشرح كل قسم منها شرحاً وافياً معتمداً على أدلة وأمثلة.